

واقع استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا منذ قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/أيلول/2013 حتى 31/كانون الأول/2016



تسربت الهجمات في
إصابة ما لا يقل عن 2289
مُقتل ما لا يقل عن 130

في هجمات نفذها تنظيم داعش 125
في هجمات نفذها النظام السوري 2164

في هجمات نفذها النظام السوري 7
في هجمات نفذها تنظيم داعش 45
17
78
40
13

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

وثفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -في تقرير لها- ما لا يقل عن 20 هجوماً بالأسلحة الكيماوية بعد تقرير آلية التحقيق المشتركة التي أدانت النظام السوري، على الرغم من تأكيد الأمم المتحدة تورط نظام الأسد بالهجمات الكيماوية على عدة مواقع في سوريا.

وأكّلت الشبكة الحقوقية مسؤولية النظام عن 33 هجوماً بالأسلحة الكيماوية قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2013، و158 هجوماً بعد القرار المذكور، مطالبةً بمقاضاة مبدئية لمستخدمي الأسلحة الكيماوية في محاكم محلية ذات اختصاص.

كما وثّق التقرير ما لا يقل عن 89 هجوماً بعد القرار 2209 الصادر في 6 آذار/مارس 2016 و33 هجوماً بعد القرار 2235

الصادر في 7 آب/أغسطس 2015 الذي قرر إنشاء آلية تحقيق مشتركة.

وتسببت الهجمات التي نفذها النظام في مقتل ما لا يقل عن 133 شخصاً، منهم 78 مدنياً (بينهم 40 طفلاً و13 سيدة) و 45 من مقاتلي المعارضة، و7 أسرى من قوات النظام ممن كانوا في أحد سجون المعارضة، كما أدت تلك الهجمات إلى إصابة ما لا يقل عن 2164 شخصاً،

وفقاً للشبكة الحقوقية فإن نظام الأسد نجح في إهانة معايدة حظر الأسلحة الكيميائية التي صادق عليها في 13 أيلول 2015 بعد الهجوم الكبير على الغوطتين الشرقية والغربية، كما ضرب بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام (2235، 2209، 2118) التي تشير إلى فرض تدابير في حال عدم الامتثال لها.

وطالب التقرير مجلس الأمن بتنفيذ ما نصت عليه قراراته السابقة بشكل واضح، وفق ما سجلته المنظمات العالمية ولجنة تزع الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشترك، والتي أكدت جميعها تورط نظام الأسد بتلك بتنفيذ هجمات كيميائية. وحسب التقرير فإن أعلى نسبة للهجمات كانت في محافظة إدلب بـ 41 هجوماً، تليها ريف دمشق بـ 33، وحماء بـ 27، وفي حلب 24، ودمشق 22، و4 هجمات في كل من درعا وحمص، وأخيراً دير الزور بـ 3 هجمات، كما سجل التقرير مسؤولية تنظيم الدولي عن ما لا يقل عن 4 خروقات.

استند التقرير إلى روايات ناجين، وشهود عيان، وبشكل خاص إلى روايات أطباء عالجوا المصابين، وعناصر من الدفاع المدني، إضافة إلى معاينة الصور والفيديوهات التي وردت للشبكة السورية لحقوق الإنسان من الناشطين المحليين المعتمدين لديها، وأظهرت بعض المقاطع مصابين يُعانون من صعوبة في التنفس كما أظهرت صور أخرى لأسطوانات يُعتقد أنها مُحملة بالغازات السامة.

المصادر: